

## الأحكام الجنائية ٢٠١٠

القضية رقم ٤٦٥٢ لسنة ٨٠ (ق) بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٤٦٥٢ لسنة ٨٠ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله      نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / مصطفى حسان      محمد عبد الحليم

محمود قزامل      محمد سليمان

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / أحمد حيكه

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ١٩ من ذي القعدة سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٧ من أكتوبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيم في جدول النيابة برقم ٤٦٥٢ لسنة ٢٠١٠ ويجدول المحكمة برقم ٤٦٥٢ لسنة

٨٠ القضائية .

المرفوع من

الحكوم عليه

.....

ضد

النيابة العامة

obeyikamdi.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٠٠٤ مركز دمنهور ( المقيده بالجدول الكلى برقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٤ ) بأنه في الفترة من ١ من يوليه سنة ١٩٩٥ حتى ١١ من أكتوبر سنة ٢٠٠٠ بدائرة مركز دمنهور — محافظة البحيرة .

أولاً: بصفته موظفاً عاماً ” رئيس المطبعة السرية بمديرية التربية والتعليم محافظة البحيرة ” اختلس الخامات المبينة وصفاً وعدداً بالأوراق والبالغ قيمتها ٢٥٠ر١٧٦٥٢٠ جنيهاً ” مائة وستة وسبعون ألفاً وخمسمائة وعشرون جنيهاً وخمسة وثلاثون قرشاً ” والمملوكة لجهة عمله والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: بصفته سائلة البيان أضر عمداً بأموال ومصالح جهة عمله ضرراً جسيماً بأن ارتكب الواقعة موضوع الاتهام السابق مما ترتب عليه ضياع المبلغ المختلس شاملاً المصاريف الإدارية وقدره ١٨٥٥٢١٨٤ جنيهاً على جهة عمله .

وأحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .  
والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٩ من ديسمبر سنة ٢٠٠٩ عملاً بالمواد ١١٢ / ١ ، ١١٦ مكرراً / ١ ، ١١٨ ، ١١٩ / أ ، ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢ من ذات القانون . بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات وتعزيمه مبلغ ٣٢ر١٣١١٨٩ والزامه برد مبلغ مساو له والعزل من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١١ من يناير سنة ٢٠١٠ وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في ٣٤ من يناير سنة ٢٠١٠ موقع عليها من المحامي / إبراهيم عيد الواحد بأظافة .

ويجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاختلاس والإضرار العمدي بأموال الجهة التي يعمل بها قد شابه التصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه قام دفاعه على أن العجز المنسوب إليه راجعاً إلى عدم انتظام العمل لمشاركة آخرين في استلام الأوراق والأخبار محل العهدة والذي أفصحت عنه تقارير اللجان المودعة في الدعوى سيما وأن لجنة خبراء وزارة العدل لم تحدد التالف والهالك من هذه الأوراق بيد أن الحكم التقت عن هذا الدفاع ولم يمحصه وجاء قاصراً في التدليل على نية الاختلاس لديه ، وعول في الإدانة على أقوال شهود الإثبات رغم أنها جاءت قاصرة في بيان العجز الذي في عهده ، وعلى تقرير لجنة خبراء وزارة العدل دون أن يورد الأسانيد التي استند إليها هذا التقرير في بيان العجز مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” أنه تتحصل في اختلاس المتهم سعيد عبد الحميد حسن رضوان رئيس المطبعة السرية بمديرية التربية والتعليم بالبحيرة للخامات المسلمة إليه والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته كرئيس للمطبعة من وراق وأخبار وماستر والبالغ قيمتها ما قيمته ٣٥ ، ١٧٦٥٢٠ جنيه والتي تسلمها من مخازن مديرية التربية والتعليم بالبحيرة بموجب أذن صرف موقع عليها منه كما أضر بأموال ومصالح جهة عمله عمداً وذلك باختلاسه للخامات السالفة المذكورة والبالغ قيمتها وجمالها المبلغ السالف البيان ” وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن أدلة سائفة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير لجنة خبراء وزارة العدل والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون قد انتهى في منطلق سائغ وتدليل مقبول إلى مسئولية الطاعن عن الخامات عهده الخاصة بالمطبعة والبالغ قيمتها ١٦٢٥٧٢٢١ جنياً - محل الاختلاس - أخذاً بأدلة الثبوت التي أوردها وكان ما أورده الحكم في مدوناته من وقائع يفيد بذاته أن الطاعن قصد بفعله إضافة المال المختلس إلى ملكه ، فإن ذلك كاف وسائغ في بيان العناصر القانونية لجناية الاختلاس التي قامت في حق الطاعن ، أمام عن قوله أن العجز راجعاً إلى مشاركة آخرين معه في تسليم الخامات

بدلالة انتهاء تقارير اللجان إلى ذلك فهو مردود بأن النعي بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة لا يجدي الطاعن مادام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة إليه والتي دلت الحكم على مقارفته إياها تدليلاً سائفاً ومقبول ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافياً وسائفاً في بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الشأن في الدعوى - فإن ما يدعيه الطاعن من قصور في التسبب في هذا الخصوص غير سديد . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمنن إليه بغير معقب ، وإذا ما كان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطرحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد يتمحض جداً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل واستنباط معتقدها منه لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير لجنة خبراء وزارة العدل أن جملة عهدة المتهم تبلغ ١٦٥٧٢٢١ جنياً وبلغ إجمالي المبلغ المسدد منه ٢١٢٨٢٣٨٩ جنياً وأصبح صافي قيمة العجز ٢١٢٨٩٢٢٢ وأن هذا العجز ليس مرجعة الإهمال - وكان ما أورده الحكم نقلاً عن هذا التقرير كافياً في بيان مضمونه ولتحقيق المؤامة بينه وبين باقي الأدلة المطروحة في الدعوى إذ حدد العجز بعهده الطاعن وأن ليس مرجعة الإهمال فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم إيراد مضمون تقرير لجنة خبراء وزارة العدل لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

obaidkandil.com

القضية رقم ٥٠٠٦ لسنة ٧٥ (ق) بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٠

- الطعن رقم ٥٠٠٦ لسنة ٧٥ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / مصطفى حسان محمد عبد الحليم

محمود قزامل محمد سليمان

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / أحمد حيكه

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ من ديسمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيد في جدول النيابة برقم ٥٠٠٦ لسنة ٢٠٠٥ وبيدول المحكمة برقم ٥٠٠٦ لسنة ٧٥

القضائية .

المرفوع من

المحكوم عليه

رجب محمد زين العابدين

ضد

النيابة العامة

obeyikemal.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية رقم ١٢٠٩٢ لسنة ٢٠٠٢ قسم الأربعين ( المقيدة بالجدول الكلى برقم ٦٦٤ لسنة ٢٠٠٣ ) بأنه في يوم ١٧ من نوفمبر سنة ٢٠٠٢ بدائرة قسم الأربعين - محافظة السويس .

أحرز بقصد الاتجار جوهر الهيروين المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وأحالته إلى محكمة جنايات السويس لمحاكمته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ٢٠٠٤ عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٢٨ ، ٢ ، ١/٤٢ ، ٢ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالتانوين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبيند ١ من التسمم الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالتانون الأول المعدل والمستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ مع إعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجرد من التصود المسماة .

فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٧ من نوفمبر سنة ٢٠٠٤ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن في ٢٧ ديسمبر لسنة ٢٠٠٤ موقعا عليها من المحامي / محمد أحمد ربيع .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمدولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر الهيروين

المخدر بغير قصد من التصود المسماة في القانون قد ران عليه البطلان وشابه التصور في التشبيب

ذلك بأن ديباجته خلت من بيان سن الطاعن وصفته ومحل إقامته ، واطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لا ابتناؤه على تحريات غير جديده بما لا يسوغ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصفته وصناعته ومحل إقامته بالحكم هو التحقق من أنه الشخص الذي رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض من ذكر اسم المتهم ولقبه كما هو ثابت في الحكم ، وكان الطاعن لا ينازع في مسؤليتهم أو عقابهم ، فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم ويكون النعى عليه بذلك غير سليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجديده الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب فيها ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة - في الدعوى المطروحة - قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جديده التحريات التي سبقته بأدلة منتجة فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

القضية رقم ٨٥٠٥ لسنة ٧٥ (ق) بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٨٥٠٥ لسنة ٧٥ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبدالله نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / عاطف عبد السميع يحيى خليفه

محمد عيد سالم حاتم عزمي

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / كريم رشوان

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ١٨ من صفر سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيد في جدول النيابة برقم ٨٥٠٥ لسنة ٢٠١٠ ويجدول المحكمة برقم ٨٥٠٥ لسنة ٨٠

المضائية .

المرفوع من

صابر رزق كرمانى حواش

المحكوم عليه

ضد

النياية العامة

obeyikamdi.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ١٧٢٤٨ لسنة ٢٠٠٩ مركز قليبوب (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٢٤٦ لسنة ٢٠٠٩ جنوب بنها) بأنه في يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ٢٠٠٩ بدائرة مركز قليبوب - محافظة القليوبية .

أولاً: أحرز جوهر الحشيش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً: أحرز بغير ترخيص سلاح أبيض ” مطواة ” .

وأحالتة إلى محكمة جنايات شبرا الخيمة لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢ من مايو سنة ٢٠١٠ عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٢٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ واليوند رقم ٥٦ من التسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الصحة والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً/١ ، ٢٠ /١ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ واليوند رقم ٥ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٠٠٧ مع أعمال المادة ٢٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه باعتبار أن الإحراز مجرد من التصود المسماة .

فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ من مايو سنة ٢٠١٠ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن في ١٦ من يونيه سنة ٢٠١٠ موقع عليها من المحامي / محمد المعتز عبد الحميد عطا الله .

ويجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمتي إحراز جواهر مخدر "الحشيش" بغير قصد من التصود المسماة في القانون وإحراز سلاح أبيض "مطواة" بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية مصدرها مرشد سرى . كما دفع بعدم تواجد الضابط أحمد فتح الله وقت الضبط بدلالة صورة الجناية رقم ١٧٢٢٧ لسنة ٢٠٠٩ قليب، والمقدمة منه بيد أن الحكم رد على هذين الدفيعين بما لا يسوغ - مما يعيبه ويستوجب تمضيه - .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ودلل على ثبوت الجريمة في حقه بأدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال الضابط، وما تضمنه تقرير المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي لما كان ذلك وكان القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - وإذ كانت المحكمة - في الدعوى الراهنة - قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق فإنه لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة

في الدعوى الماثلة قد أطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شهود الإثبات فلا تثريب عليها إن اطرحت دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال وكانت المحكمة قد عرضت لدفاع الطاعن - في هذا الصدد - واطرحته برد كاف وسائغ فإن معنى الطعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

القضية رقم ٨٩٩٩ لسنة ٧٩ (ق) بتاريخ ٢٨ / ٩ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٨٩٩٩ لسنة ٧٩ ق جلسة ٢٨ / ٩ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله      نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / محمد محمود محاميد      منصور القاضي

محمد عبد الحليم      ومحمد سليمان

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / محمد لبيب .

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ٢٠ من شوال سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٨ من سبتمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيد في جدول النيابة برقم ٨٩٩٩ لسنة ٢٠٠٩ وبيدول المحكمة برقم ٨٩٩٩ لسنة

٧٩ القضائية .

المرفوع من

المحكوم عليه

.....

ضد

النيابة العامة

obeyikamdi.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٢١٧٨٢ لسنة ٢٠٠٨ مركز كرداسة (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٧٧٣٩ لسنة ٢٠٠٨) بأنه في يوم ٢١ من يونيو سنة ٢٠٠٨ بدائرة مركز كرداسة - محافظة ٦ أكتوبر .

هتك عرض الطفلة ..... التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن جذبها عنوة وطرحها فوق مرقد مسكنها وما إن ظفر بها حتى حسر عنها ملابسها وكشف عوراتها ثم جثم فوقها عابثاً بجسدها .

وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٢ من أبريل سنة ٢٠٠٩ عملاً بالمادة ٢٦٨/١، من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن المشدد خمس سنوات عما أسند إليه .

فطنن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ٢٠٠٩ وقدمت أسباب الطعن في ٩ من يونيو سنة ٢٠٠٩ موقع عليها من / حسين الشافعي محمود المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمدولة .

حيث إن الطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن إيداع أسبابه هو شرط لقبوله ، وأنهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يقضى عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ٢٠٠٩ ، وأودع أسباب الطعن بتاريخ ٩ من يونيو سنة ٢٠٠٩ في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بيد أنه قرر بالطعن بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ٢٠٠٩ بعد الميعاد سالف الذكر ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم قبول الطعن شكلاً .

رئيس الدائرة

أمين السر

القضية رقم ٩١٢٢ لسنة ٨٠ (ق) بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٩١٢٢ لسنة ٨٠ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله      نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / عاطف عبد السميع      يحيى خليفه

محمد عيد سالم      محمد سليمان

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / أحمد حيكه

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ من ديسمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيد في جدول النيابة برقم ٩١٢٢ لسنة ٢٠١٠ ويجدول المحكمة برقم ٩١٢٢ لسنة ٨٠

القضائية .

المرفوع من

المحكوم عليه

رجب عيد ربه سليمان مطراوي

ضد

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية رقم ٢٢١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ قسم العامرية أول ( المتقيدة بالجدول الكلى برقم ١٩٢٢ لسنة ٢٠٠٩ ) بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ٢٠٠٩ بدائرة قسم العامرية أول — محافظة الإسكندرية .

أحرز بقصد الاتجار جوهر الحشيش المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وأحالته إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمحاكمته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٨ من إبريل سنة ٢٠١٠ وعملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٢٨ ،

١/٤٢ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالمادة الأولى من قرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات وتقريمه خمسين ألف ومصادرة المخدر المضبوط، باعتبار أن الإحراز مجرد من التصود المسماة .

فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من مايو سنة ٢٠١٠ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن في ١٤ من يونيو لسنة ٢٠١٠ موقع عليها من المحامي / مصطفى أحمد مرسي .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمدولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر الحشيش

المخدر بغير قصد من التصود المسماة في القانون قد شابه التصور في التسبب والفساد في

الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير

جدية لخلوها من مدة التحريات ومصدرها وخطأها مما في محل إقامته ومهنته وكذا يبطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بدلالة تلاحق الإجراءات وأقوال شاهدي النفي والطاعن وعدم إثبات المأمورية بدفتر الأحوال في تاريخ الضبط، وكذا البرقيات التلغرافية بيد

أن المحكمة ردت على هذين الدفيعين برد قاصر ، وعلت على أقوال ضابط الواقعة واعتقت تصويره للواقعة رغم عدم معقوليتها ، وأخيراً بطلان إذن التفتيش لخلوه مما يكشف عن صفة وكيل النيابة الذي انتدب مصدر الإذن، كل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وما أوردته تقرير المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه بقوله ” ..... ولما كان الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ بمعرفة النقيب ولاء والي معاون مباحث قسم العامرية أول والذي تطمئن إليه المحكمة إنه قد تضمن بياناً وافياً عن اسم المتهم الرباعي وسنة ومحل إقامته تحديداً وأكدت هذه التحريات مراقبة الضابط للمتهم في تاريخ سابق ومن ثم تكون هذه التحريات قد اتسمت بالجدية والكفاية المسوغة لإصدار الإذن بالضبط والتفتيش ومن ثم تضحى قالة الدفاع في هذا الصدد غير سديدة مما يتعين معه رفضها ” وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه لا ينال من صحة التحريات عدم الإفصاح عن مصدرها أو الخطأ في مهنة المأذون بتفتيشه أو محل إقامته طالما أنه هو المقصود بالإذن ، كما أن القانون لا يوجب حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً في هذا التحريات إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التفتيش بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات ، لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه قد تناول فيما سلف بيانه الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن ورد عليه في قوله ” وحيث إنه عن قالة الدفاع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن فهو غير سديد ذلك أن الثابت من أقوال ضابطي الواقعة التي تطمئن إليهما المحكمة أنه قد تم القبض على المتهم وتفتيشه بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ الساعة ٢٠ ر ١٠ م العاشرة والثالث مساءً نفاذاً للأذن الصادر من النيابة العامة بذات التاريخ الساعة ١٠هـ ” الخامسة وعشر دقائق مساءً ” أي بعد صدور الإذن وليس قبل صدوره كما زعم المتهم ومدافعه وخاصة وأن المحكمة لا تطمئن إلى قالة المتهم من أنه تم القبض عليه وتفتيشه بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ الساعة ٩ ص التاسعة صباحاً خاصة وأن دفاعه جاء مرسلاً لا يسانده دليل رسمي في الأوراق وأن البرقيات المقدمة منه والمرفقة بالأوراق تم إرسالها بعد صدور إذن النيابة العامة وترى المحكمة أن المقصود منها محاولة التشكيك في صحة الإجراءات رغم اطمئنان المحكمة إلى صحتها مما تكون معه قالة الدفاع لا يساندها واقع أو قانون وجاءت بعيدة عن محجة الصواب مما يتعين الالتفات عنها ورفضها ” لما كان ذلك وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن الضبط والتفتيش كانا لاحقين على الإذن الصادرة بهما ملتقناً في ذلك عما حوته صور البرقيات المرسلة من أهلية الطاعن في خصوص ساعة الضبط وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذاً بالأدلة السائغة التي توردها – وهو الشأن في الدعوى الماثلة – كما أن للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً ، فتضاؤرها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يبينها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ، كما لا ينال من سلامة الحكم اطراحه صور البرقيات التلغرافية والتي يتساند إليها الطاعن للتدليل على حصول القبض والتفتيش قبل صدور الإذن ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فاللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها مع باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، كما أن مجرد عدم إثبات

ضابط الواقعة لانتقاله لتنفيذ الإذن بدفتر الأحوال لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى ، ومن ثم فيحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد أنها لم تأخذ بدفاعه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بدعوى عدم معقوليتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من بطلان إذن التفتيش بمقتولة خلوه من وكيل النيابة الذي انتدب مصدر الإذن ، مردود بما هو مقرر من أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك ببطلان التفتيش لهذا السبب فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض فضلاً عن أنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي مقرراً باسم وكيل النيابة الذي أصدر إذن التفتيش ، ولم يزعم الطاعن أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصاً وظيفياً أو مكانياً بإصدار الإذن فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

obaidkandil.com

القضية رقم ٩١٢٢ لسنة ٨٠ (ق) بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٩١٢٢ لسنة ٨٠ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله      نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / عاطف عبد السميع      يحيى خليفه

محمد عيد سالم      محمد سليمان

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / أحمد حيكه

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ١٦ من المحرم سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ من ديسمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيد في جدول النيابة برقم ٩١٢٢ لسنة ٢٠١٠ ويجدول المحكمة برقم ٩١٢٢ لسنة ٨٠

القضائية .

المرفوع من

المحكوم عليه

رجب عيد ربه سليمان مطراوي

ضد

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية رقم ٢٢١٧٦ لسنة ٢٠٠٩ قسم العامرية أول ( المتقيدة بالجدول الكلى برقم ١٩٢٢ لسنة ٢٠٠٩ ) بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ٢٠٠٩ بدائرة قسم العامرية أول — محافظة الإسكندرية .

أحرز بقصد الاتجار جوهر الحشيش المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وأحالته إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمحاكمته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٨ من إبريل سنة ٢٠١٠ وعملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٢٨ ،

١/٤٢ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالمادة الأولى من قرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة ثلاث سنوات وتقريمه خمسين ألف ومصادرة المخدر المضبوط، باعتبار أن الإحراز مجرد من التصود المسماة .

فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من مايو سنة ٢٠١٠ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن في ١٤ من يونيو لسنة ٢٠١٠ موقع عليها من المحامي / مصطفى أحمد مرسي .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر الحشيش

المخدر بغير قصد من التصود المسماة في القانون قد شابه التصور في التسبب والفساد في

الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير

جدية لخلوها من مدة التحريات ومصدرها وخطأها مما في محل إقامته ومهنته وكذا يبطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بدلالة تلاحق الإجراءات وأقوال شاهدي النفي والطلاعن وعدم إثبات المأمورية بدفتر الأحوال في تاريخ الضبط، وكذا البرقيات التلغرافية بيد

أن المحكمة ردت على هذين الدفيعين برد قاصر ، وعلت على أقوال ضابط الواقعة واعتقت تصويره للواقعة رغم عدم معقوليتها ، وأخيراً بطلان إذن التفتيش لخلوه مما يكشف عن صفة وكيل النيابة الذي انتدب مصدر الإذن، كل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وما أورده تقرير المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه بقوله ” ..... ولما كان الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ بمعرفة النقيب ولاء والي معاون مباحث قسم العامرية أول والذي تطمئن إليه المحكمة إنه قد تضمن بياناً وافياً عن اسم المتهم الرباعي وسنة ومحل إقامته تحديداً وأكدت هذه التحريات مراقبة الضابط للمتهم في تاريخ سابق ومن ثم تكون هذه التحريات قد اتسمت بالجدية والكفاية المسوغة لإصدار الإذن بالضبط والتفتيش ومن ثم تضحى قالة الدفاع في هذا الصدد غير سديدة مما يتعين معه رفضها ” وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه لا ينال من صحة التحريات عدم الإفصاح عن مصدرها أو الخطأ في مهنة المأذون بتفتيشه أو محل إقامته طالما أنه هو المقصود بالإذن ، كما أن القانون لا يوجب حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً في هذا التحريات إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات ، لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه قد تناول فيما سلف بيانه الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن ورد عليه في قوله ” وحيث إنه عن قالة الدفاع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن فهو غير سديد ذلك أن الثابت من أقوال ضابطي الواقعة التي تطمئن إليهما المحكمة أنه قد تم القبض على المتهم وتفتيشه بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ الساعة ٢٠ ر ١٠ م العاشرة والثالث مساءً نفاذاً للأذن الصادر من النيابة العامة بذات التاريخ الساعة ١٠هـ ” الخامسة وعشر دقائق مساءً ” أي بعد صدور الإذن وليس قبل صدوره كما زعم المتهم ومدافعه وخاصة وأن المحكمة لا تطمئن إلى قالة المتهم من أنه تم القبض عليه وتفتيشه بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٩ الساعة ٩ ص التاسعة صباحاً خاصة وأن دفاعه جاء مرسلاً لا يسانده دليل رسمي في الأوراق وأن البرقيات المقدمة منه والمرفقة بالأوراق تم إرسالها بعد صدور إذن النيابة العامة وترى المحكمة أن المقصود منها محاولة التشكيك في صحة الإجراءات رغم اطمئنان المحكمة إلى صحتها مما تكون معه قالة الدفاع لا يساندها واقع أو قانون وجاءت بعيدة عن محجة الصواب مما يتعين الالتفات عنها ورفضها ” لما كان ذلك وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن الضبط والتفتيش كانا لاحقين على الإذن الصادرة بهما ملتقناً في ذلك عما حوته صور البرقيات المرسلة من أهلية الطاعن في خصوص ساعة الضبط وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذاً بالأدلة السائغة التي توردها – وهو الشأن في الدعوى الماثلة – كما أن للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً ، فتضاؤرها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يبينها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ، كما لا ينال من سلامة الحكم اطراحه صور البرقيات التلغرافية والتي يتساند إليها الطاعن للتدليل على حصول القبض والتفتيش قبل صدور الإذن ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فاللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها مع باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، كما أن مجرد عدم إثبات

ضابط الواقعة لانتقاله لتنفيذ الإذن بدفتر الأحوال لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى ، ومن ثم فيحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد أنها لم تأخذ بدفاعه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بدعوى عدم معقوليتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من بطلان إذن التفتيش بمقتولة خلوه من وكيل النيابة الذي انتدب مصدر الإذن ، مردود بما هو مقرر من أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك ببطلان التفتيش لهذا السبب فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض فضلاً عن أنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي مقروناً باسم وكيل النيابة الذي أصدر إذن التفتيش ، ولم يزعم الطاعن أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصاً وظيفياً أو مكانياً بإصدار الإذن فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

obaidkandil.com

القضية رقم ٢٩٣٠٧ لسنة ٧٣ (ق) بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٢٩٣٠٧ لسنة ٧٣ ق جلسة ٨ / ١١ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

الاثنين ( ج )

المؤلفة برئاسة السيد القاضى/ زغلول البلىشى نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة القضاة/ رفعت حنا و أيمن الصاوى

نائبى رئيس المحكمة

ومجدى شبانة و محمود عاكف

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / محمد إبراهيم .

وأمين السر السيد / حنا جرجس .

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الاثنين ٢ من ذى الحجة سنة ١٤٣١ هـ الموافق ٨ من نوفمبر سنة ٢٠١٠ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد بجدول المحكمة برقم ٢٩٣٠٧ لسنة ٧٣ القضائية .

المرفوع من:

” المحكوم عليه ”

محمد فاروق محمد حسن

ضد

النياية العامة

obeyikamdi.com

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٨٤٢٢ لسنة ٢٠٠٢ قسم عابدين "المقيدة بالجدول الكلى برقم ٩٥٢ لسنة ٢٠٠٢" بوصف أنه في يوم ٢٨ من إبريل سنة ٢٠٠٢ بدائرة قسم عابدين - محافظة القاهرة .

أولاً: اشترك بطريق المساعدة مع موظف حسن النية هو وجيه أحمد محمد المصري (صراف أول بالبنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي) في ارتكاب تزوير في محرر لإحدى الشركات المساهمة المملوكة للدولة هو إيصال سحب النقدية رقم ٢٥٨٢١٥٠ المؤرخ في ٢٨/٤/٢٠٠٢ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن مثل أمام الموظف سالف الذكر منتحلاً اسم محمد فاروق محمد عبد الرحمن عميل البنك وأيد مزاعمه بتقديمه البطاقة الشخصية مستغلاً تشابه اسمه معه وطلب صرف مبلغ أربعة آلاف جنيه من حساب ذات العميل فاستخرج الموظف إيصال لسحب النقدية المطلوبة فقام بالتوقيع عليه بالاسم المنتحل فوقعت الجريمة بناءً على تلك المساعدة على النحو المبين بالأوراق .

ثانياً: استعمل المحرر المزور موضوع التهمة الأولى فيما زور من أجله مع علمه بتزويره بأن احتج أمام الموظف المختص مؤيداً لصفته كصاحب حساب بالبنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي .

ثالثاً: شرع في التوصل إلى الاستيلاء على مبلغ أربعة آلاف جنيه المملوكة للمجنى عليه/ محمد فاروق محمد عبد الرحمن والمودع بحسابه لدى البنك الأهلي المصري الفرع الرئيسي وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وبتأخذ اسم كاذب بأن مثل أمام موظف البنك منتحلاً اسم المجنى عليه سالف الذكر طالباً صرف المبلغ المحدد سلفاً من حسابه وقد أوقفت جريمته لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضيقه والجريمة متلبساً بها على النحو المبين بالأوراق .

وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٣١ من ديسمبر سنة ٢٠٠٢ عملاً بالمواد ٤٠/٤٠ ثالثاً ، ٤١

٤٢ ، ٤٥ / ١ ، ٤٧ ، ٢١٤ مكرر ، ١ / ٢٢٦ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ٣٠ ، ٢٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما أسند إليه ومصادرة المحرر المزور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٢ من يناير سنة ٢٠٠٢ وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في ٢٥ من فبراير سنة ٢٠٠٢ موقع عليها من المحامي / محمود محمد سليمان كيش .

وبجلسة اليوم سُمِعَت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد القاضي المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تزوير محرر لإحدى الشركات المساهمة المملوكة للدولة واستعماله قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يعرض لدفعه القائم على انعدام مسئوليته الجنائية لمعاناته من مرض نفسى وقت ارتكاب الجريمة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على أنه يعاني من مرض نفسى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٢ من قانون العقوبات تنص على أنه ” لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل ، وأما لعيبوية ناشئة عن عقاقير مخدرة أياً كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها ” وكان المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية فى تفسير هذه المادة . وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض . هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك ، أما سائر الأمراض والأحوال النفسية الأخرى التى لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه فهى تُعد سبباً لانعدام

المسئولية . لما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات تنص في فقرتها الأولى على أن ” يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ” وتنص في فقرتها الثانية على أنه ” ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ” وكان قصد الشارع من عبارة ” القانون الأصح للمتهم ” المنصوص عليها في هذه المادة ، هو القانون الذى يلغى بعض الجرائم ، أو يلغى بعض العقوبات أو يخففها ، أو ذلك الذى يقرر وجهاً للإعفاء من المسؤولية، أو يلغى الجريمة ذاتها ، أو يستلزم تقيامها ركناً جديداً لم يتوافر في فعل المتهم . وكان القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ بشأن رعاية المريض النفسى ، قد صدر في ١٤ من مايو سنة ٢٠٠٩ . بعد صدور الحكم المطعون فيه في ٢١ من ديسمبر سنة ٢٠٠٢ ونص في مادته الثانية على أن يستبدل نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ النص الآتى ” المادة ٦٢: لا يسأل جنائياً الشخص الذى يعانى وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسى أو عقلى أفقده الإدراك أو الاختيار أو الذى يعانى من غيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أياً كان نوعها إذا أخذت قهراً عنه أو على غير علم منه بها ، وبظل مسئولاً جنائياً الشخص الذى يعانى وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسى أو عقلى أدى إلى إنقاص إدراكه أو اختباره ، وتأخذ المحكمة في اعتبارها هذا الطرف عند تحديد مدة العقوبة ” . وكان هذا القانون الأخير يتحقق به معنى القانون الأصح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ قرر وجهاً جديداً لانعدام المسؤولية الجنائية عندما ساوى بين الاضطراب النفسى والمرض العقلى كسبب لانعدام المسؤولية الجنائية ، فضلاً عن أنه خفف العقوبة ، إذ أوجب على المحكمة أن تأخذ في اعتبارها عند تحديد مدة العقوبة نقص الإدراك أو الاختيار الناشئ عن الاضطراب النفسى أو العقلى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته ، وتحقيق دفاعه على ضوء أحكام القانون الجديد .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنابات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

رئيس الدائرة

أمين السر

obaidkandil.com

القضية رقم ٣٦٥٢٨ لسنة ٧٦ (ق) بتاريخ ٢٤ / ١١ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٣٦٥٢٨ لسنة ٧٦ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / منصور القاضي محمد عبد الحليم

محمد سليم ————— نواب رئيس المحكمة

حاتم عزمي

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / كريم رشوان

وأمين السر السيد / محمد زيادة

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ١٨ من ذي القعدة سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقيم في جدول النيابة برقم ٣٦٥٢٨ لسنة ٢٠٠٦ وبتداول المحكمة برقم ٣٦٥٢٨ لسنة

٧٦ القضائية .

المرفوع من

١- عيد الفتح شحاته أحمد

المحكوم عليهما

٢- ياسر عبد القوى عيد الحفيظ

ضد

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجنابة رقم ١٥٨٤٧ لسنة ٢٠٠٤ قسم باب شرق ( المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٩٠٥ لسنة ٢٠٠٤ ) بأنهما في يوم ٢١ من يولييه سنة ٢٠٠٤ بدائرة قسم باب شرق - محافظة الإسكندرية .

أحرزا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( أفيون ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وأحالتهما إلى محكمة جنابات الإسكندرية لمعاقبتهما طبقاً لتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٦ من يناير سنة ٢٠٠٦ عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٢٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٩ من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقبة كلاً عبد الفتاح شحاته أحمد وياسر عبد القوى عبد الحفيظ بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهما مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض في ٨ من فبراير سنة ٢٠٠٦ وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في ٢٠ من مارس سنة ٢٠٠٦ للطاعن الأول موقع عليها من المحامي / محمد محسن على .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إنه عن الطعن المقدم من الطاعن ياسر عبد القوى عبد الحفيظ - فإنه وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه حسب إفادتي الإدارة الجنائية بهذه المحكمة ونيابة شرق الإسكندرية الكلية المرفقتين - مما يتعين معه عدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول عبد الفتاح شعاعته أحمد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر الأفيون المخدر بغير قصد من التصود المسماة في القانون قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفع ببطالان إذن النيابة بالتفتيش لا بتثائه على تحريات غير جديّة لخلوها من عمله بيد أن الحكم رد عليه بما لا يسوغه كما عول على تحريات ضابطي الواقعة وأقوالهما ولم يعتد بها عند التحدث عن قصد الاتجار ونفى توافره في حقه وتمسك بأوجه دفاع جوهرية وأشهد شهود نفي للتدليل على بعض منها والتفتت المحكمة عن الرد على هذا الدفاع ولم تعرض لقالة شهود النفي في ذلك الشأن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - تتحصر في شهادة الضباط وفي تقرير التحليل عرض للدفع ببطالان إذن النيابة العامة المؤسس على عدم جديّة التحريات واطرحه على نحو يتفق وصحيح القانون ، ذلك أنه من المقرر أن تقدير جديّة التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره كما هو الشأن في الدعوى المطروحة فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وكان عدم إيراد عمل الطاعن في محضر الاستدلالات لا يتدح بذاته في جديّة ما تضمنه من تحريات طالما أنه الشخص المقصود بالإذن فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لا لها من سلطة تقديرية من أن تترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفي لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر لدى الطاعن ولا تترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار دون أن يُعد ذلك تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً

محددأ ولما كان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية أوجه الدفاع التي التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليها بل أرسل القول إرسالاً مهما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم تناولها بالرد من عدمه وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة لأن تجيبه أو ترد عليه أو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل رداً بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتفق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

بعدم قبول طعن ياسر عبد القوي عبد الحفيظ شكلاً وقبول طعن عبد الفتاح شحاته أحمد شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

القضية رقم ٤٩٩٤٠ لسنة ٧٤ (ق) بتاريخ ٨ / ١٢ / ٢٠١٠

- الطعن رقم ٤٩٩٤٠ لسنة ٧٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الأربعاء (ب)

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / حامد عبد الله      نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين / عاطف عبد السمیع      يحيى خليفة

محمد عيد سالم      محمد سليمان

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد / ياسر المتناوي

وأمين السر السيد / كمال سالم

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم الأربعاء ٢ من المحرم سنة ١٤٢٢هـ الموافق ٨ من ديسمبر سنة ٢٠١٠ م

أصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المتيد في جدول النيابة برقم ٤٩٩٤٠ لسنة ٢٠٠٤ ويجدول المحكمة برقم ٤٩٩٤٠ لسنة

٧٤ القضائية .

المرفوع من

الحكوم عليه

وليد أحمد محمد محمود

ضد

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٢٧١١ لسنة ٢٠٠١ قسم العامرية ( المقيدة بالجدول الكلى برقم ٥٦٨ لسنة ٢٠٠١ ) بأنه وآخرين في يوم ١٠ من ديسمبر سنة ٢٠٠٠ بدائرة قسم العامرية — محافظة الإسكندرية .

أولاً: اشتركوا في اتفاق جنائي وتدخلوا في إدارة حركته الغرض منه ارتكاب جناياتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقعة موضوع الاتهامين الثاني والثالث واتخاذهما وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منهما .

ثانياً: قتلوا عمداً مع سبق الإصرار المجنى عليه حنفي محمد جلال بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله بأن توجهوا جميعاً إلى المكان الذي ايقنوا سلفاً بتواجده فيه وما إن ظفروا به حتى قام المتهمين الثاني والرابع بطرحه على وجهه واوثقاه بالحبال وكما قام بقطعة من القماش ووساده وقام المتهم الرابع بوضع قدمه على مؤخره رأس المجنى عليه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت أحدهما بحياته حال قيام باقي المتهمين بمراقبة الطريق والمكان أن ارتكاب الواقعة .

ثالثاً: سرقوا المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لشركة سانتراك حال كون المتهم الثالث حاملاً سلاحاً أبيض سكين .

وأحالته إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر

الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٢ من فبراير سنة ٢٠٠٤ بعد أن خلصت إلي أن الطاعن أولاً أحدث عمداً مع سبق الإصرار بالمجنى عليه محمد حنفي جلال الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلي موته ثانياً سرق ليلاً المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لشركة سانتراك حال كونه وسابق الحكم عليهم أكثر من شخصين يحمل أحدهم سلاحاً أبيض سكين و عملاً بالمادتين ١/٢٢٦ ، ٢ ، ٢١٦

من قانون العقوبات وبعد إعمال المادة ٢٢ من ذات القانون بمعايقته بالسجن المشدد خمسة عشر عاماً أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٩ من مارس سنة ٢٠٠٤ وقدمت أسباب الطعن في ٢٢ من إبريل سنة ٢٠٠٤ موقع عليها من المحامي / عبد السلام رجب رمضان .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي الضرب المنفصي إلى الموت مع سبق الإصرار والسرقفة ليلاً مع تعدد الجناة وحمل السلاح قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن تحقيقات النيابة العامة قد تمت في غيبه الطاعن مما كان يقتضى من المحكمة استكمال أوجه النقص فيها باستجوابه تفصيلاً فيما أسند إليه وطرح ما تضمنه التحقيق الابتدائي من أدلة بجلسات المحاكمة حتى يتمكن من إبداء ما يعن له من دفاع بشأنها ، هذا إلى أن المدافع عن الطاعن تمسك بطلب سماع شهود الإثبات واستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في تقريره بيد أن الحكم اطرح هذا الطلب بقالة أنه تنازل عند على خلاف الواقع وأخيراً فإن الحكم عول في إدانة الطاعن على أدلة مستمدة من إجراءات محاكمة باطلة غاب عنها تحقيق مبدأ شفوية المحاكمة ومواجهة المتهم بأدلة الاتهام حتى يتمكن من إبداء دفاعه بشأنها كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعترافات المتهمين الثلاثة الأول ومما ثبت من تمرير الصفة التشريعية بمصلحة الطب الشرعي وهي أدلة سائفة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن

تحقيقات النيابة قد جرت في غيبته لا يعدو أن يكون تعبيراً لإجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة وإذا لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع قد أثار أي منهما فلا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا إلى أنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجباً فإذا أجرت تحقيقاً ما في غيبته المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بينه من أمرها كما أن المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قيل ذلك قد أفادت بأن الاستجواب بما يعنيه من مناقشه المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى أثباتاً أو نفيًا أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أم المدافعين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة - لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره الشأن الأصلي في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن ثم يطلب إلى المحكمة استجوابه عما نسب إليه بل يقتصر على إنكار التهمة عند سؤاله عنها وهو لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعتة من ابداء ما يروق له من أقوال أو دفاع . فلا يصح له من بعد أن يبنى طعنه على ما كان يحتمل أن يبديه أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده بالفعل فإن ما ينعاه على الحكم من إخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخير أن الدفاع الحاضر مع الطاعن قرر أنه تنازع عن سماع الشاهد عادل السيد أحمد وأنه ليس له طلبات سوى سماع ثلاثة شهود نفي والذكي استمعت إليهم المحكمة وعقب ذلك قرر المدافع أنه يكتفى بتلاوة أقوال الشهود وترافع في الدعوى مختتماً مرافقته بطلب البراءة ومن ثم فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود الإثبات واستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في تقريره ولو كان قد طلب ذلك في جلسات سابقة وذلك لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، ولما هو

مقرر من أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمة ولا ينقك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ولا كذلك في الدعوى الماثلة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في تقريره وإذ كان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير - وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من تنازل الدفاع عن طلباته واكتفائه بتلاوة أقوال شهود الإثبات الذين لم يسمعوها ، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الثابت أن الدفاع قد أتيح له مجال المرافعة على مدى جلسات متعددة تناول فيها المراحل التي مرت بها الدعوى وأدلتها فإن اختتامه مرافعته بعد ذلك بطلب القضاء بالبراءة مفادها أنه قد أصبح على قناعه بأن الدعوى قد أضحت صالحة للفصل فيها من الهيئة التي أبدى أمامها دفاعه ، وكان الدفاع لا يدعى أن حقه في المرافعة قد حجب عليه فإن منازعته فيما عول عليه الحكم من أدلة يدعى أنها مستقاة من إجراءات محاكمة باطلة تكون غير مقبولة إذ كان في إمكانه إيضاح ما بهمه إيضاحه من بطلان في إجراءات المحاكمة خلال المرافعة فضلاً عن أن هذا المنع لا يتصل بصحة تشكيل المحكمة أو بولايتها أو باختصاصها مما هو متعلق بالنظام العام وإنما يتصل بإجراءات التحقيق بالجلسة التي يستقط الحق في التمسك ببطولانها متى كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره ودون اعتراض منه طبقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الطاعن لا يدعى بأسباب طعنه بأن التحقيق بجلسة المحاكمة قد جرى بغير حضور محامية الذي لم يبد ثمة اعتراض على إجراءات التحقيق بالجلسة فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه .

رئيس الدائرة

أمين السر

القضية رقم ٨٩٤٥٨ لسنة ٧٥ (ق) بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٠

- الطعن رقم ٨٩٤٥٨ لسنة ٧٥ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٠

باسم الشعب

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

دائرة الاثني ( أ )

المؤلفة برئاسة القاضى إيهاب عبد المطلب نائب رئيس المحكمة

وعضوية القضاة أحمد سيد سليمان ، محمد رضوان

نائبى رئيس المحكمة

هشام أنور و طلال مرعى

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض ياسر كرام

وأمين السر طاهر عيد الراضى

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة القاهرة .

فى يوم الاثني ١٥ من شوال سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠ من ديسمبر سنة ٢٠١٠ م .

أصدرت الحكم الآتى:

فى الطعن المقيد فى جدول المحكمة برقم ٨٩٤٥٨ لسنة ٧٥ القضائية .

المرفوع من

عنتر أحمد سالم أحمد

وليد إبراهيم فرحات

علاء محمود غريب

”طاعنين“

ضد

النيابة العامة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية ٥٢٦٥ لسنة ٢٠٠٥ مركز أوسيم ( المقيدة برقم كلى ٨١١ لسنة ٢٠٠٥ )

يوصف أنهم في يوم ٩ من مايو سنة ٢٠٠٥ بدائرة مركز أوسيم . محافظة الجيزة .

١. سرقوا المنقولات والمبلغ النقدي المبين وصفاً وقدرأ بالأوراق والملوكة للمجنى عليه / مؤمن محمد خالد وكان ذلك ليلاً وبطريق الإكراه الواقع عليه حال قيادته لسيارته بأن استوقفوه بالطريق العام ثم أشهر المتهمان الأول والثالث أسلحتهما البيضاء في وجهه فيثوا الرعب في نفسه فتمكنوا بهذه الوسيلة من إتمام السرقة على النحو المبين بالتحقيقات .

وأحالتهم إلى محكمة جنايات الجيزة لمعاقيبتهم طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٦ من سبتمبر سنة ٢٠٠٥ وعملاً بالمادتين ٣٢ ، ٣١٥ / ثالثاً من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر/١ ، ١/٢٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم (١١) من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقيبتهم بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات والمصادرة .

قطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض في ١٧ من أكتوبر لسنة ٢٠٠٥ . كما طعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢ من أكتوبر سنة ٢٠٠٥ وأودعت مذكرة بأسباب الطعن عن المحكوم عليه الثالث في ٢٤ من نوفمبر سنة ٢٠٠٥ موقع عليها من سعودتي فضييح سيف النصر المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه القاضى المقرر والمرافعة والمدولة قانوناً .

من حيث إن الطاعنين عنتر أحمد سالم أحمد ، ووليد إبراهيم فرحات ، وإن قررا بالطعن فى الميعاد إلا أنهما لم يقدماً أسباباً لطعنيهما ولما كان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فإن الطعن المقدم من الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثالث علاء محمود غريب قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بالإكراه قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأنه لم يورد مؤدى الأدلة التى عول عليها فى إدانته ، ورد على دفعه ببطلان القيص عليه وتفتيشه لحصوله قبل صدور الإذن بهما بما لا يسوغه ، وعول على أقوال المجنى عليه رغم تناقضها مع أقوال الشاهد الثانى ، وأخذ بتصويره للواقعة رغم عدم معقوليته ، كما أن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة بسبب الأجرة ، وطلب تحقيقاً لدفاعه هذا ندب مهندس فنى لمعاينة السيارة قيادة المجنى عليه بيد أن المحكمة لم تجبه لطلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه حال قيادة المجنى عليه للسيارة الأجرة رقم ٧٨٥١٢ أجرة الجيزة بأعلى كوبرى المنصورة استوقفه المتهمون وطلبوا منه إقلالهم لأحد الأماكن فرفض لارتياجه فى سلوكهم فاستقلوا السيارة عنوة وقاموا بسرقة محتوياتها من كاسيت وساعات ونظارة شمسية ومبلغ نقدى وذلك بتهديده بأسلحة بيضاء ومسدس صوت كان معهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه بالاستيلاء على محتويات السيارة سالفة الذكر ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استمدها من أقوال شاهدى الإثبات اللذين حصل مؤدى أقوال كل منهم بما يتطابق وما أثبتته بيانا لواقعة الدعوى ، وكان

القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى أقوال شاهدي الإثبات في بيان واقف كاف يكتفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه ينحسر عن الحكم دعوى التصور في التسبيب ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض المدعى بطلانه ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالاً على هذا الدفع ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها كما أن تناقض الشاهد أو اختلاف روايات الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي اعتنتها أدلة استمدها من أقوال شاهدي الإثبات ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ولا ينازع الطاعن في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره بشأن أقوال المجنى عليه ، وبأن الواقعة لا تخرج عن كونها مشاجرة بسبب الأجرة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما

لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان اليين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة نذب مهندس فنى لإجراء معاينة لسيارة المجنى عليه فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء ثم يطلب منهما ولم ترهى من جانبها لزوماً لإجرائه ، فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: عدم قبول طعن عنتر أحمد سائم أحمد ووليد إبراهيم فرحات شكلاً .

ثانياً: قبول طعن علاء محمود غريب شكلاً ورفضه موضوعاً .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر